



مركز الحياة - راصد

للاتصال:

د. عامر بني عامر

المدير العام

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

www.hayatcenter.org

Facebook: @AlHayatCenterRased

Twitter: @Rased_Jo

Instagram: Rased_Jo

LinkedIn: Hayat-Rased

موبايل: +962 79 591 1121

هاتف: +962 6 582 6868

فاكس: +962 6 582 6867

ايميل: info@hayatcenter.org

راصد يصدر تقريره النهائي لمراقبة الانتخابات النيابية 2020

الأحد 2021/01/31

عمان - الأردن

مركز الحياة - راصد، أصدر تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020 تقريره النهائي لمراقبة انتخابات المجلس التاسع عشر، وتضمن التقرير خلاصة تحتوي على أهم النتائج التي توصل إليها فريق راصد إبان مراقبته لكافة مراحل العملية الانتخابية.

وقال الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020 أن إصرار النظام السياسي الأردني على إجراء الانتخابات النيابية للبرلمان التاسع عشر ساهم في إرساء قواعد الديمقراطية كأداة تساهم في إشراك الشعب بعملية صنع القرار رغم التحديات التي واجهت الأردن وأهمها تحدي جائحة كورونا.

* نفذ هذا العمل من قبل مراقبين طويلي الأمد ضمن عملية مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020



هذا المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي



USAID
من الشعب الأمريكي



NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

وأضاف بني عامر أن إدارة الهيئة المستقلة للانتخاب أظهرت قدراً كبيراً من الحياد والنزاهة في إدارتها للعملية الانتخابية، وشدد بني عامر على ضرورة ضمان عدم تدخل أي جهة غير الهيئة المستقلة للانتخاب بمسار العملية الانتخابية لما في ذلك من أثر على مخرجات العملية الانتخابية.

وبيّن التقرير أن فريق المراقبين رصد عدداً من الشكاوى المتعلقة بتدخلات من قبل بعض الجهات الرسمية وشبه الرسمية قبيل انتهاء موعد انسحابات المترشحين والمترشحات بهدف تحييد وسحب بعضهم، وذلك أثر بشكل مباشر على معيار حرية المترشحين والمترشحات من جهة ومعيار حرية الناخبين والناخبات من جهة أخرى، يذكر أن هذه التدخلات أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر بالتأثير على مخرجات العملية الانتخابية، ومثال ذلك ما حصل في الدائرة الثالثة في عمان ودائرة مادبا الانتخابية.

وأظهر التقرير أن المال الفاسد وما ارتبط به من عمليات شراء أصوات قبيل يوم الاقتراع وحتى يوم الاقتراع شكل تأثيراً على مجمل العملية الانتخابية، خصوصاً وأننا شهدنا انتشاراً غير مسبوق لتفاهة هذه الظاهرة التي بدورها أثرت سلباً على مخرجات العملية الانتخابية، كما شهدت العملية الانتخابية بكافة مراحلها تحويل 51 قضية مرتبطة بعمليات شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد منها 9 قضايا حولت إلى الأجهزة الأمنية، بينما حولت 42 قضية إلى المدعي العام، وتم البت بعدد محدود من القضايا، على الرغم أن كافة القضايا التي تم تحويلها إلى المدعي العام من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات تم تدعيمها بأدلة كافية.

وساهم إطالة أمد التقاضي في الشكاوى المحولة بإضعاف ثقة المواطن في مدى كفاية التشريعات والممارسات في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، والحد من هذه الظاهرة، وساهم في ازدياد حالات شراء الأصوات، وإننا في راصد نؤكد على أن هذه الظاهرة أخلت بالعدالة الانتخابية ما بين المترشحين والمترشحات من جهة، كما أخلت بالحرية الانتخابية للناخبين والناخبات من جهةٍ أخرى وعززت الضغوط الممارسة عليهم واستغلال احتياجاتهم الاقتصادية لتوجيه أصواتهم نحو مترشحين أو مترشحات بعينهم.

وبخصوص أداء العاملين والعاملات في الانتخابات فقد أظهرت كوادرجان الانتخاب المنتشرة في كافة دوائر المملكة ضعفاً ملموساً في تطبيق الإجراءات والتعليمات الخاصة بالعملية الانتخابية خصوصاً عمليات التجميع النهائي التي شهدت العديد من الممارسات والاجتهادات الشخصية، وكشفت عملية المراقبة من قبل فريق راصد

وجود تباين في وضوح الإجراءات وتطبيقها، وهذا كان عاملاً أساسياً في زيادة حدة التوتر في مزارع التجميع النهائي، كما لوحظ تكراراً للأخطاء أثناء عمل مدخلي البيانات سيما وأن عملية الإدخالات يتم بثها بشكل مباشر أمام الحضور وهو ما أدى إلى إضعاف الثقة والمصداقية في اللجان من قبل بعض المترشحين والمترشحات.

وأوصى راصد بضرورة تطوير الأطر التشريعية الناظمة للعملية الانتخابية وذلك بهدف تعزيز التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، للمساهمة بالحد من المخالفات والجرائم الانتخابية وبما يضمن تحقيق انتخابات منسجمة مع الممارسات الدولية الفضلى والمعايير الدولية المتمثلة بالحرية والشفافية والعدالة والنزاهة وضمان تمثيل عادل للمرأة والشباب.

وأوصى راصد بتطوير الإجراءات المرتبطة بنزاهة العملية الانتخابية المتعلقة بالمساحة الزمنية الخاصة بتصحيح التشوّهات الواقعة على مراكز الاقتراع للناخبين، وفتح باب الاعتراض الإلكتروني على مراكز الاقتراع داخل الدائرة الانتخابية، وضرورة تطوير المنظومة التدريبية الخاصة بلجان الاقتراع والفرز وتعزيز آليات ضبط الجودة فيما يتعلق بإكساب تلك اللجان المهارات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع وعد وفرز الأصوات ضمن الإطار القانوني وبصورة موحدة في كافة مراكز الاقتراع.

وتم تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بترويض العدالة الانتخابية وأهمها ضمان عدم التدخل من قبل أي جهة في العملية الانتخابية، وتشكيل فرق ميدانية على مستوى الدوائر الانتخابية تتبلور مهمتها في مراقبة الإنفاق على الحملات الانتخابية ومدى انسجامها مع الإطار التشريعي الناظم للحملات الانتخابية والحد من الممارسات المرتبطة باستخدام المال الفاسد، وتضمن التقرير توصيات ترتبط بتعزيز الشفافية الانتخابية وتحقيق الحرية الانتخابية.

يذكر أنه تم إصدار ما يقارب 29 دراسة وبيان وتقرير خلال العملية الانتخابية تم نشرها بشفافية للإعلام والمواطن، وعمل تحالف راصد من خلال 252 مؤسسة مجتمع مدني موزعة على كافة الدوائر الانتخابية، وبلغ عدد المراقبين والمراقبات 3000 مراقب ومراقبة عملوا على تتبع العملية الانتخابية بكافة مراحلها، وتضمن التقرير مقارنات خاصة بالإجراءات الانتخابية مع المعايير الدولية الناظمة للانتخابات، وللاطلاع على التقرير النهائي يرجى زيارة الرابط الآتي: <https://ibit.ly/c2VR>